

تأثير الثقافة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

The impact of political culture on the process of democratic transition Algeria



نوال بوكعباش BOUKAABACHE Nawal

جامعة الجزائر 03، الجزائر، nawelb845@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/07/18 تاريخ القبول: 2022/01/01 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص:

يمكن تلخيص موضوع المقال في نقاط محددة، تم التطرق فيها إلى التأثير الذي تحتله الثقافة السياسية في تفعيل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وبرز تحليل هذا التأثير من خلال دراسة أهمية التنشئة في الثقافة السياسية والعلاقة الوطيدة بينهما، مع ذكر أهم أنواع الثقافة السياسية التي استند عليها العديد من المفكرين السياسيين في تصنيفها، بالإضافة إلى محاولة إبراز دور الثقافة السياسية في تأطير العملية الانتخابية التنافسية، مع ذكر أهم مصادر تكوين الثقافة السياسية في الجزائر وأثرها على الثقافة الديمقراطية في المشهد السياسي، وتم تناول أهم المرتكزات التي تقوم عليها الثقافة السياسية، وعلاقة الثقافة السياسية بالمشاركة السياسية، والتي تعد من مؤشرات الحكم الرشيد، وما يلاحظ على عملية المشاركة السياسية في الجزائر ارتفاع نسبتها في الانتخابات الرئاسية وتقل في الانتخابات المحلية والتشريعية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية؛ التحول الديمقراطي؛ الثقافة الديمقراطية؛ التنشئة السياسية.

Abstract:

The topic of this article can be summarized in specific points, which were addressed in the analysis, It stands out by the impact that political culture occupies in the effectiveness of the democratization process, with mentioning the most important types of political culture on which many political thinkers based them classification. In addition, trying to highlight the role of political culture in framing the competitive electoral process, with mentioning the most important sources of political culture formation in Algeria and its impact on the democratic culture in the political scene. The most important pillars on which political culture is based, and the relationship of political culture to political participation, which is one of the indicators of good governance, were addressed. What is noticed on the process of political participation in Algeria is a high percentage in the presidential elections and a decrease in the local and legislative elections.

Keywords: political Culture, Democratic Transition, democratic culture, political Education.

* المؤلف المرسل: نوال بوكعباش، nawelb845@gmail.com

مقدمة:

إن الثقافة السياسية تكتسي أهمية بالغة في إرساء دعائم التحول الديمقراطي في الجزائر، ومن ثمة الوصول إلى نشر قيم الثقافة الديمقراطية من خلال الثقافة السياسية ومن ثمة تحقيق التنمية السياسية التي تنعكس على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

وباعتبار الثقافة السياسية هي مجموعة من الاتجاهات والقيم المرتبطة بأشكال الثقافة وتلعب التنشئة الاجتماعية والسياسية دور كبير فيها، وكذا للفاعلين الرسميين والغير الرسميين أهمية كبيرة ودور في صنع السياسة الثقافية في نظام سياسي ما، كما للثقافة السياسية انعكاس على عملية المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة في النظام السياسي.

إشكالية: تندرج إشكالية الموضوع حول الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى أسهمت الثقافة السياسية في تفعيل عملية التحول الديمقراطي في المشهد السياسي في الجزائر؟

أما التساؤلات الفرعية فهي:

- ما هي طبيعة البيئة التي وجدت فيها الثقافة السياسية في الجزائر وظروفها؟

- ما علاقة الثقافة السياسية بالمشاركة السياسية في الجزائر؟

أولاً: ضبط مفهوم التحول الديمقراطي

1. تعريف عملية التحول الديمقراطي:

إن لفظ التحول الديمقراطي يتألف من مصطلحين إثنين هما: التحول و الديمقراطي.

1.1. التحول:

لغويًا: يعني التحول: "التغير النوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى حالة أخرى" (سرير عبد الله 2018، ص. 11).

وهذا فالتحول هنا نقطة الوصول أو الهدف الذي ينبغي الوصول إليه أفضل حالا من نقطة الانطلاقة بالنسبة للأمر الأول.

- في اللغة الإنجليزية (transforme) أي القيام بتغيير تدريجي وشامل في الشكل أو المضمون (توازي 2015-2016، ص. 12).

2.1. الديمقراطي:

هذه الكلمة تشير إلى الهدف المرجو من التحول، وخاصية هذا التحول (سرير عبد الله 2018، ص. 11).

2. مفهوم التحول الديمقراطي

ارتبط مفهوم التحول الديمقراطي بالعديد من التطورات التي مست الكثير من دول العالم خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (1974-1990)، والمعروفة "بثورة الديمقراطية"، وقد جاءت بهدف الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي.

ونظرا لكون المفهوم اقترن بوتيرة من جملة الأحداث والظروف السياسية، والاقتصادية والدولية، فقد ساهمت هذه التغيرات في عدم وجود تعريف محدد لمفهوم التحول الديمقراطي، ولكن بالمقابل يمكن إيجاد تعريف محدد للمفهوم بواسطة مستويين رئيسيين : يمثل المستوى الأول العلاقة الرابطة بين عملية التحول الديمقراطي ومفهوم الديمقراطية ، أما الثاني فيرتبط بمحاولة توضيح الحد الفاصل بين المفهوم وعملية الإصلاح (السيد عبد الوهاب 2012، ص. 86).

يقصد بعملية التحول الديمقراطي "الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة تترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين، مما يمكن (خيري ابو العزائم، ص. 06) المحكومين من القدرة على رفض أو قبول أولئك الذين في السلطة، فضلا عن رقابتهم، وفي المقابل يلتزم المحكومون بطاعة الحكام والالتزام بقراراتهم في إطار مجموعة من القواعد المرعية (خيري ابو العزائم، ص. 06).

وحسب "شميتز (Shmitter) " يمثل التحول الديمقراطي العملية التي تطبق فيها القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد وموضوعات لم تشملهم من قبل، فهي مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم اتخاذها من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، ويكون ذلك عبر مجموعة من الإجراءات تجعل عملية التحول الديمقراطي تتداخل من حيث المفهوم مع مفاهيم أخرى (خليفة الكواري 2012، ص. 02).

يعرف "هانتنغتون" التحول الديمقراطي بأنه يتم فيه تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة، فهي تشمل على إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية (فرودي، 2018، ص. 32-33).

يعرف "دافيد بوتز" (david poter) التحول الديمقراطي بأنه ذلك التغير والتحول السياسي الذي يأخذ بالنهج الديمقراطي، هذا التغير يكون في طبيعة النظام السياسي (سعداوي، 2018، ص. 12).

وبهذا نصل إلى القول أن عملية التحول الديمقراطي تهدف إلى تغيير النظام السلطوي بنظام قائم على الديمقراطية، وذلك عن طريق إما السلطة السياسية، أو حركات المعارضة أو قوى خارجية، بصرف النظر عن الوسيلة المستعملة سواء سلمية أو غيرها، وتشمل عملية التحول الديمقراطي ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في الآتي:

- انتقال من وضع استبدادي إلى آخر ديمقراطي.

- وسيلة للوصول إلى الديمقراطية، وليست هي الديمقراطية.

- تتم من خلال عملية تدريجية. (Jennifer 2011, p. 05)

ثانيا : الثقافة السياسية:

قبل دراسة الثقافة السياسية لابد من التطرق إلى مفهوم الثقافة.

1. الثقافة : يعتبر تعريف تايلور من التعريفات التي اشتهرت في هذا المجال، بحيث يعرف تايلور الثقافة بأنها " ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع" (بوحنية 2011، ص. 63).

2. مفهوم الثقافة السياسية:

إن الثقافة تعتبر من المفاهيم الحديثة في علم السياسة ظهرت في 1956، استخدمت من طرف الأستاذ الأمريكي "جبريال ألووند" كأحد أبعاد تحليل النظام السياسي، وتعتبر الثقافة السياسية جزء من ثقافة المجتمع، وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها، ويتم تناقل قيم الثقافة السياسية عبر عملية التنشئة السياسية، وهي العملية التي يتم بواسطتها إدخال القيم الثقافية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع، باعتبارها منظومة من القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع (علي و نيفن 2002، ص.ص. 122-123).

ويرى ألووند أن "الثقافة السياسية" هي عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية، ومثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها وزعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي، وبما أننا نستطيع مقارنة بعض أبعادها في دول مختلفة، فإنه يمكن أن نفهم الميل والنزاعات تجاه السلوك الحاضر والمستقبلي عند الاقتراب من نظام سياسي معين" (ألووند، بنجام، وروبرت 1996، ص. 103).

وهناك من يرى بأن "الثقافة السياسية" هي المحيط الفكري والعقلي التي تتشكل فيه السياسة، ويتم تفسيرها، والحكم عليها أيضا، أو هي المعرفة، ومعتقدات و قيم الأفراد والمجتمعات ومواقفهم تجاه الحكومة والسياسة" (دي تانسي 2012، ص. 186).

وهناك من يعرف "الثقافة السياسية": "بأنها منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيانية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة، وضوابطه، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم كالعلاقة بين الأنا والآخر" (عليوة 1999، ص 49).

أما جيمس أندرسون: J.Anderson يعرف الثقافة السياسية بأنها "ذلك الجزء من ثقافة المجتمع المتضمنة للقيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي، أن تقوم به الحكومة، وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة، وتنتقل الثقافة السياسية من جيل لآخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية...." (الكبيسي، 1999، ص. 46).

3. أنواع الثقافة السياسية:

لقد استند العديد من المفكرين السياسيين إلى عدة معايير لتصنيف أنواع الثقافة السياسية، وهي كالتالي:

- معيار نظرة الشعب للحكومة:

طبق "جبرائيل ألووند" و "سيدني فيري":

هذا المعيار في بحث مقارن شمل خمس دول محوره فحص المتغيرات الثلاثة التالية:

- التأثير الذي يحس الشعب بأن الحكومات تمارسه على حياته.
- الالتزامات التي يشعر الشعب بأنها واجبة عليه تجاه الحكومة.

وخلص "وفيريبي" من تطبيق هذا المعيار إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية:

أ-ثقافة الخضوع: يشعر أفراد الشعب المنتمين لهذه الثقافة بالمواطنة والاهتمام بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ولكن بشكل سلمي ، ولا يفكر هؤلاء في أي عمل فردي ، أو جماعي.

يؤثر على تلك السلطة، ويفضلون لأن يكونوا رعايا مطيعين عن أن يكونوا مشاركين نشطاء.

ب- الثقافة الهامشية: تقوم هذه على عدم الاهتمام إطلاقا من النظام السياسي القومي، وتنحصر في ولاءات ، وقيم واهتمامات طائفية ضيقة الأفق، ولا يشعر الأفراد بالمواطنة وإنما تبعيتهم لمجتمعهم المحلي المباشر، ولا يفتخرون بنظام بلادهم السياسي، ولا يتوقعون خيرا منه، ولا يهتمون بالسياسة، ولا يعرفون شيئا عنها، وإذا غلبت على المجتمع الثقافة الهامشية ضيقة الأفق، فإن المجتمع يصير عرضة للتفكك الذاتي من داخله، كما حدث في يوغسلافيا السابقة أو نتيجة تدخل خارجي.

ج- الثقافة السياسية المشاركة: ومحورها إحساس الشعب بالفخر بنظامه السياسي، واعتقاده أن بوسعه التأثير على صانع القرار السياسي، وتشكيل جماعات ضغط، وانتماء المواطن لمنظمة أهلية واحدة على الأقل، وتعدّي الإحساس بالقدرة على المشاركة السياسية وفعاليتها إلى الإحساس بأن ممارستها حق وواجب في آن واحد، هذا إعترافا منه بأن الحكومات تقدم الحقوق للمواطنين في مقابل ذلك، قيام المواطنين بواجباتهم (عليوة 1999، ص.ص. 49-53).

- معيار درجة العموم: تنقسم الثقافة السياسية حسب هذا المعيار إلى ثقافة سياسية سائدة ، وثقافات سياسية فرعية في مجتمع ما ، دون ثقافة مجتمع عامة سائدة.

وحيثما تعزز الثقافات الفرعية، ويتضاءل دور الثقافات العامة، بحيث تتجه كل ثقافة إلى تهميش القاسم المشترك بينهما، وبين ثقافات المجتمع الأخرى.

- المعيار النخبوي: تنقسم الثقافة السياسية ،وفق هذا المعيار إلى نوعين: ثقافة الصفوة، وثقافة الجماهير.

أ- ثقافة الصفوة: تعني الأشخاص الأفضل تعليما والأعلى دخلا، والأكبر نفوذا، ويترتب على اختلاف الثقافة السياسية لهؤلاء عن العامة، إختلاف اتجاهاتهم السياسية عن الجماهير، وتغلب عن الصفوة ثقافة المشاركة بعكس الجماهير (عليوة 1999، ص.ص. 49-53).

ب- ثقافة الجماهير:

4. وظائف الثقافة السياسية:

للثقافة السياسية العديد من الوظائف تتمثل في الآتي:

- خلق الشخصية القومية.

- دورها في التحديث والتنمية الشاملة.
- دراسة عملية المشاركة السياسية ، وتحديثها.
- التعرف على طبيعة المؤسسات والنظم السياسية والبناءات (بوحنية 2011، ص.ص. 73-74).

5. دور الثقافة السياسية والتنشئة السياسية في عملية التحول الديمقراطي:

إن للأحزاب السياسية دور جد مهم في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية ، حيث تقوم بتأهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي، والتنموي في المجتمع، كما يتمثل دورها في تعزيز الثقافة السياسية إن كانت مجدية، ومحاولة خلق أخرى جديدة ،وتطويرها بطريقة ديناميكية ، تتمخض من توجهات المجتمع الإيديولوجية وهذه العملية تتجلى في الدول النامية، التي تعمل الأحزاب فيها على استئصال البقايا المخلفة من الاستعمار ، التي تمارس أدوارا لا تتماشى مع تغيير ومستجدات العصر الحديثة، وتكرس التبعية والتخلف (البار 2014، ص.ص. 132-133).

أ- أهمية التداول السلمي على السلطة في تعزيز الثقافة الديمقراطية:

من الأهمية التمييز بين الديمقراطية كآلية ،والديمقراطية كثقافة، فالأولى تتحول الديمقراطية إلى وسيلة وأداة، وبواسطة الديمقراطية كثقافة تصبح صيرورة إن هناك فرقا بين الآلية والثقافة.

فإذا كانت الأولى وسيلة إجرائية لإدراك شيء ما ،أو تنفيذه فإن الثانية ذهنية ، محرك أساسي للإنتاج، وإنتاج الأفكار والمفاهيم (مالكي، بومدين، و خالد 2007، ص.ص. 73-75).

ب- دور الثقافة الديمقراطية في تأطير العملية الانتخابية التنافسية:

إن الانتخابات التعددية تعتبر أساس التداول على السلطة فلا يكون تداول على السلطة دون انتخابات تنافسية ، وإن عملية التصويت الحر والمستقل، التنافس يمنح التداول مشروعيته السياسية والدستورية.

ولكن بالمقابل الانتخابات التنافسية التي توطر بالثقافة الديمقراطية، حتى ولم تولد علاقة عقدية إلزامية بين الناخب والمنتخب، فإنها تؤسس على متوافقات بين الطرفين عبر البرامج الانتخابية، كما تعزز الوعي المستمر واليقظ عبر مواكبه ومتابعته لأداء المنتخب من خلال عملية المراقبة، وفي حال تنكر المنتخب لوعوده، من خلال البرامج التي جاء بها تكون النتيجة بعدم التصويت عليه أو على حزبه، وهذا يساهم في تحقيق عملية التداول السلمي على السلطة، وهذا تنتقل المعارضة إلى أغلبية دائمة، وتتحول المعارضة إلى معارضة ضاغطة.

إن التنافسية ثقافة وسلوك قبل أن يكون وصفا أو شعارا لذلك تحتاج إلى عامل التدرج في الزمن، وتتطلب منطق الحلول القصوى ، والقطعية مع كل محاولة تفرغها من محتواها (مالكي، بومدين، و خالد 2007، ص.ص. 72-75).

ج- دور التنشئة السياسية في نشر الثقافة السياسية:

تعتبر التبعية الاجتماعية العملية الأولى التي تستلزمها مقتضيات التحول الديمقراطي، وتحقيق التنمية السياسية ، وهي عملية توكل بالدرجة الأولى إلى الأحزاب السياسية، بحيث تقوم عن طريق التنشئة

الاجتماعية والسياسية بتأهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي (البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، 2014، ص ص. 132-133)، كما تلعب المدارس و الإعلام دورها في تعريف المواطنين بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الحلول لها، مما يعني الدور الكبير للحزب في بناء الوعي السياسي وتنميته وفي تعزيز الثقافة السائدة ومحاولة خلق أخرى جديدة وتطويرها تتمخض من توجهات المجتمع وأيديولوجياته (الزيات، 2002، ص ص. 131-133).

ثالثا: الثقافة السياسية وأثرها على الثقافة الديمقراطية في المشهد السياسي في الجزائر:

1. مصادر تكوين الثقافة السياسية في الجزائر:

إن مصادر تكوين الثقافة السياسية في الجزائر كثيرة، وهي تشمل محددات تاريخية، وعوامل جغرافية واقتصادية وسياسية و تتمثل في الآتي:

أ- المحددات التاريخية: تعرضت الجزائر منذ القدم إلى حملات استعمارية عبر حقبة تاريخية مختلفة، وكان الاستعمار الفرنسي آخر هذه الحملات.

ب- البعد العربي الإسلامي: يمثل الدين الإسلامي، واللغة العربية أحد المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري الثقافية والحضارية، إن الصراع الحضاري بين المشروعين الإسلامي، والتغريبي بينهما، أصبح سمة غالبة، وهذا نظرا لاختلاف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد، مما نتج عنه اختلاف في توجهاتهم التربوية والثقافية، وأصبحت بذلك أهم مصادر الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري.

مما أوجد صراع للنخب في دواليب الحكم لاعتماد منظومة تربوية مزدوجة لأزال قائما.

ج- العوامل الجغرافية: تمتلك الجزائر موقعا جغرافيا استراتيجيا بالإضافة إلى مواردها البشرية والطبيعية (روابي، 2015، ص ص. 29-30).

د- البعد الإعلامي والسياسي: قبل 1989 تميزت بالأحادية الحزبية، والحزب الواحد في الساحة السياسية، وتسيير شؤونها، ولعبت المؤسسة العسكرية دورا في دواليب الحكم، ودخلت المنظمات الجماهيرية تحت لواء الحزب الواحد، وقدّمت المساندة له (الوناس، 2001، ص 15).

وفي سنة 1989، جاءت مرحلة إقرار التعددية السياسية والإعلامية، وظهرت على الساحة السياسية أحزاب سياسية وجمعيات.

وفي سنة 1992، دخلت الجزائر في خوض مرحلة الانتخابات وجاءت نتائج الانتخابات بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ تم وقف المسار الانتخابي، دخلت الجزائر بعدها في اقتتال دامي (روابي، 2015، ص 13).

وفي سنة 2000 ساد في الجزائر إنفراج سياسي بعد القيام بإصلاحات سياسية ودستورية، وفك الحصار على الجزائر الذي كان مفروضا على الصعيد السياسي والدولي (روابي، 2015، ص 30).

تقوم الثقافة السياسية في الجزائر على ثلاث مرتكزات منها:

• شرعية السلطة.

• جانب المدخلات.

• جانب المخرجات.

في المرحلة الأولى: من الاستقلال إلى غاية السبعينات طبعت النظام السياسي الثقافة السياسية الضيقة، أقصى فيها الشعب، وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية وإلى غاية 1976م، لم يتوفر لدى الشعب مجلسا منتخبا يعبر من خلاله على آرائه، ويساهم في القرار السياسي للبلد.

ولقد إمتثل الشعب في هذه المرحلة إلى مخرجات النظام السياسي، الذي أحتكرت سلطة قراره نخبة من العسكريين (مجلس الثورة)، دون أية ردة فعل، ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع (عنصر 1999، ص 65)، و المعارضة السياسية التي أرغمت على الخروج من الجزائر (عنصر 1999، ص 65)، ونعتمها بكونها قوى مدعومة من الخارج، وانتهاج سياسة التوافق بدلا عن فتح الباب أمام التنافس بين المجموعات المعترف بها رسميا، واعتماد تعينة جماهيرية واسعة، تكون شكليا مصدرا للشرعية، وأداة للهيمنة من قبل الفئات المسيطرة (روابي 2015، ص 36).

أما المرحلة الثانية: والتي بدأت مع مطلع الثمانينات، وامتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، التي مثلت مرحلة انهيارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري، إن الاحتقان الشعبي بلغ مداه بسبب الفشل في السياسات التنموية وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع وذلك صراع الأجنحة في السلطة، مما مهد إلى أحداث أكتوبر 1988، ودخول النظام في أزمة متعددة الأبعاد، فسحت المجال أمام بروز شكل جديد من الممارسة الديمقراطية (طعيمة 2001، ص 70).

إن ما يميز الثقافة السياسية في ظل الأحادية الحزبية في الجزائر، هو النظر إلى الدولة أنها المسؤولة عن تقديم الخدمات، والمحرك الأساسي لعملية التصنيع، وراعي لحقوق المواطن، وأنها عامل إصلاح، وفي الوقت نفسه تغيير المجتمع، وبالمقابل فريق آخر، ينظر إلى الدولة على أساس أنها خائنة للمجتمع فهي تستغله بدل خدمته، وأنها تعتمد على البيروقراطية وتساهم على حساب الكفاءة والجدارة.

وقد جاءت (أحداث أكتوبر 1988) كنقطة تحول هامة في التاريخ السياسي للجزائر، ومن أهم

نتائجها:

1. التعديلات الدستورية: جاءت بالكثير من المبادئ منها مبدأ المساواة، والحريات والحقوق الثقافية، وحرية الصحافة وإرساء التعددية الحزبية، التي جاءت بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واستطاع هذا الحزب النجاح في أول اختبار سياسي له في الجزائر، في المرحلة الجديدة من التعددية، وقد حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 55%، وفازت في 853 بلدية، و 22 ولاية في الانتخابات البلدية، بينما حصلت جبهة التحرير الوطني "الحزب الحاكم" على 22 %، و 487 بلدية و 14 ولاية.

وقد كانت نتائج الانتخابات التشريعية، انقلابا سياسيا، وفقدت حزب جبهة التحرير الوطني الشرعية التاريخية، وقد رفض الجيش قبول نتائج الانتخابات، وألغى شرعيتها، واعتقل زعمائها وتم حل الحزب، واستقالة الشاذلي بن جديد، وتولى المجلس الأعلى للأمن الحكم حتى استلامه من قبل بوضياف الذي أعتيل فيما بعد.

كل هذه الظروف أدت بالمواطن بالعزوف عن السياسة، مما جعل بعض المتابعين للسياسة يعتبرون ذلك تراجع عن المكتسبات الديمقراطية التي جاء بها دستور 1989، والعودة إلى ثقافة سياسية تابعة وتجاوب سلبى للمواطن مع السلطة في تعزيز الديمقراطية لبناء دولة القانون والحق (روابي 2015، ص.ص. 37-38).

- في المرحلة الثالثة: في مرحلة الحراك الشعبي لعام 2013، وهي مرحلة تميزت قبلها ظروف دافعة تميزت بيئته بالفساد، والتزوير، وسقوط أسعار البترول، وصلت الجزائر إلى حالة من العجز في كل المؤشرات الاقتصادية، كما كان إصرار من السلطة بترشح عبد العزيز بوتفليقة، وهو في حالة من المرض، للعهدة الخامسة وكان ردة فعل الشعب الجزائري بخروجه إلى الشارع لإسقاط العهدة الخامسة، وعرفت بالموجة الثالثة، وتم رفع شعار "يتنحوا قاع".

وقد اعتبرها فاروق طيفور هذه الموجة الذهبية للشعب الجزائري يزينها مربع الذكاء الجماعي الجزائري المكون من أضلاع أربعة متناسقة هي السلمية والاستمرار، ووحدة الهدف، ورفض التدخل الأجنبي، فبعد أن كانت السلمية في بداية التسعينات انتهت، واستسلم النظام تحولت اليوم إلى منح للتعبير والإصلاح (طيفور 2019، ص.ص. 15-19).

وقد تميز الحراك بمشاهدين يجمعان بين زمنين، ويعتبران سببين مباشرين في نجاح وتميز الحراك. المشهد الأول: ويمثله أغلب المتظاهرين الذين عايشوا مرحلة التسعينيات القرن الماضي، وعرفوا المأساة الوطنية، ولديهم طموح بمشاركة أبنائهم حراكهم، ليكون حكما جديدا.

المشهد الثاني: يمثله أغلب المتظاهرين الشباب الذين لم يعايشوا المأساة الوطنية، وأزمة التسعينيات ولهم رغبة في تغيير واقعهم، ويتميز هذا المشهد بالفرحة العارمة بالحراك السلمي، والجرأة والتعبير المباشر (طيفور، 2019، ص.ص. 19-21).

ومن نتائج الحراك الشعبي، جاءت انتخابات الرئاسة 2019، التي فاز بها (عبد المجيد تبون)، بلغت فيها نسبة المشاركة 39.9% الذي شغل تبون عبد المجيد منصب الوزير الأول سابقا، وعضو قيادي في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم للبلاد (كامل 2019).

-وأخيرا جاء التعديل الدستوري للرئيس (عبد المجيد تبون)، جاء تغيير الدستور لتحقيق مطالب الحراك.

إن حاجة نظام سياسي إلى تغيير أو تعديل الدستور يأتي من مجموعة من الدوافع، من بينها التغييرات التي تحصل في بيئة النظام السياسي، وكذا التغيير في نظام القيم في المجتمع، إضافة إلى الآثار التراكمية للقرارات التنفيذية والتشريعية والقضائية على المدى الطويل.

وقد جاء تعديل الدستور 2020، حسب الرئيس (تبون عبد المجيد) استجابة لمطالب الحراك، والطريق إلى بناء ديمقراطية حققة، ومحاربة الإقصاء، والفساد (هوادف 2020، ص 01).

مما يعني أن الثقافة السياسية في الجزائر، منذ القدم إلى الوقت الحالي تنطوي على تراكمات تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية تتداخل مع بعضها البعض حتى وصولها إلى اليوم على شكلها الحالي، فهي تتشكل وتبرز من رحم المجتمع ومن دور الفواعل الرسمية والغير الرسمية، مما تسهم إيجابا أو سلبا هذه الأخيرة في تنميتها وتطورها أو في تخلفها، وتقهرها.

رابعاً: علاقة الثقافة السياسية بالمشاركة السياسية في الجزائر

تعد المشاركة السياسية من مؤشرات الحكم الراشد (ناجي 2007، ص 156)، وإن وجود الأحزاب السياسية لا تعني مشاركة سياسية فعلية لأنه في بعض الحالات تكون الأحزاب السياسية مصدراً للقمع، ومنع المشاركة، وتركز المشاركة على حرية التجمع وحرية التعبير، وتوفر القدرات للمشاركة البناءة.

إن نسبة المشاركة من الملاحظ أنها تبلغ ذروتها في الانتخابات الرئاسية، وتراجع في الانتخابات التشريعية، والمحلية.

تعتبر ظاهرة العزوف والامتناع موقفاً سياسياً، وهي خاصية وجدت في منطقة القبائل والمدن الكبرى، توسعت إلى المناطق الغربية والشرقية، وقد تم تسجيل ثلاثة عشر ولاية، تم تسجيل فيها نسبة مشاركة في الانتخابات أقل من المعدل الوطني (سويقات 2009-2010، ص 171).

إن غياب ثقافة مشاركة لدى المجتمع اتجاه العملية السياسية يرجع إلى ضعف القنوات الغير الرسمية والرسمية فعالة لتنشيط المشاركة السياسية، ومنها المشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في صنع السياسة العامة وتنفيذها (ناجي 2007، ص 16).

ما نتج عنها نتيجتين أصبحتا تشكلان عائقاً أمام الانفتاح السياسي، وتحقيق الرشادة في الحكم في الجزائر الأولى ارتفاع عدد العازفين عن المشاركة في الحياة السياسية، والثانية تزايد اللجوء إلى أساليب أخرى مثل المظاهرات والاضطرابات وأعمال العنف (سويقات 2009-2010، ص 171).

إن نسبة المشاركة السياسية في السنوات التالية:

- الانتخابات الرئاسية في (2009) 74.56%.

- الانتخابات التشريعية لـ 2012: قدرت ب 43.14% (جهيدة 2005، ص.ص. 152-153).

مما يعني استمرار ظاهرة العزوف في الجزائر، وكذا فشل الأحزاب السياسية في استقطاب المواطن للمشاركة في الانتخابات، وتواصل عجزها في هذا الشأن.

- في 2014، ركزت النخبة الحاكمة على فرضية المؤامرات والتهديدات الخارجية من أجل إقناع الجماهير بالمشاركة في الانتخابات.

بلغت نسبة المشاركة: 50.70% فاز عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة بالأغلبية المطلقة قدرت ب 81.53%.

- في 2019، موعد الانتخابات (12 ديسمبر 2019)، تم توكيل الانتخابات (أول الانتخابات منذ الاستقلال بدون إشراف وزارة الداخلية، حيث تم توكيل الأمر إلى هيئة وطنية مستقلة تمثلت في (مؤسسة السلطة المستقلة للانتخابات، كلفت بتسيير العملية الانتخابية، سجلت نسبة المشاركة (39.9)، تعد أدنى نسبة المشاركة، انتهت بفوز المترشح (تبون عبد المجيد).

الخاتمة:

ومن هنا يمكن القول أن هناك علاقة إرتباطية وثيقة بين الثقافة السائدة في المجتمع، وإمكانية التطور أو التحول الديمقراطي، فكلما تضمنت هذه الثقافة قيم التعدد والتنافس والتسامح، كلما أمكن توقع ممارسة ديمقراطية أفضل.

إن الثقافة السياسية تعتبر من أهم المدخلات في عملية الديمقراطية، إذ أن هناك علاقة بين اللجوء إلى الخيار الديمقراطي وبين الثقافة السياسية، تزيد فرص التوجه نحو بناء مجتمع ديمقراطي في المجتمعات التي ترتفع فيها نسب الثقافة السياسية

ما يلاحظ في الجزائر منذ الاستقلال إلى عام 1989 سيطرت ثقافة الحزب الواحد - "حزب جبهة التحرير الوطني" وظيفته شكلية، بقيت وظيفته حسب النصوص مجرد حبر على ورق.

وفي فترة 1988، جاءت أحداث أكتوبر 1988، والتي اعتبرت دوافعها اقتصادية في الغالب، سادت ثقافة العنف وتدني الوعي السياسي، وضعف قنوات الاتصال والحوار والسلام.

وفي فترات التسعينيات زادت الهوة بين الطبقة الحاكمة، والشعب، والجيش، وظهور على السطح ثقافة الخوف من الآخر وعدم الثقة بين الحكام والمحكومين، وانعدام السلم والأمن والفوضى، والعنف، وضعف في وسائل الإعلام الحرة ووسائل التثقيف والتوعية في الساحة السياسية.

في 2019 خرج الشعب منددا باستمرار بفتح العهود والترشح للعهدة الخامسة ورفض الفساد لسياسي والاجتماعي، والاقتصادي ودعا إلى استئصال رموز الفساد من السلطة، وكان الهدف سياسي، مما يعني مؤشر في زيادة الوعي والنضج، كما رفع شعارات تنبذ الفرقة وتدعو إلى السلم والوحدة، أدهشت العالم بخروج أعداد كبيرة من الحشود بتنظيم محكم وفي توقيت واحد وشعارات موحدة دعت إلى التغيير في الوضع السياسي القائم وحرية التعبير، والتداول على السلطة، ورفض الفتنة كلها مكاسب تم إحرازها لكن لم تستمر لظروف انتشار فيروس كورونا توقف الحراك وتوقف معه الأمل والطموح في التغيير وفي الوصول إلى تطلعات الجماهير من فئات الشعب العريضة التي صنعت الحدث لكن لم يكتمل الانتقال الديمقراطي الذي كان على عتبة التغيير وإحداث طفرة ونهضة مستقبلا في النظام السياسي الجزائري.

قائمة المراجع:

- باللغة العربية:

- الكتب:

1. البار، أ. (2014). دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية (ط 01). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
2. السيد عبد الوهاب، أ. (2012). المجتمع المدني: عملية التحول الديمقراطي "دراسة حالة المملكة المغربية". القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
3. الكبيسي، ع. (1999). صنع السياسات العامة. عمان، الأردن: دار الميسرة.
4. ألموند، ج.، بنجام، ب. &، روبرت، م. (1996). السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي شير/المغربي (ط 01). ليبيا: منشورات جامعة قارونس.

5. بوحنية، ق. (2011). *الانتخابات: عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
6. ستيقي دي تانسبي. (2012). *علم السياسة : الأسس (ترجمة رشا جمال)* (الإصدار ط 01). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
7. سعداوي، ن. (2018). *العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية*. مصر: مركز الكتاب العربي.
8. فرودي، ل. (2018). *مسار التحول الديمقراطي: مصر وتدابيراته على الأمن الاسرائيلي بعد 2011*. مصر: مركز الكتاب العربي.
9. طيفور، ف. (2019). *الحراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة* (ط 01). الجزائر: منشورات السانجي.
10. عليوة، س. (1999). *مقدمة في علم السياسة*. الاسكندرية: مطبعة الجمهورية .
11. عنصر، ا. (1999). *سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر*. القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر.
12. مالكي، أ، بومدين، ب. &، خالد، س. (2007). *الديموقراطية والتحركات الرافضة للشارع العربي* (ط 01). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
13. ناجي، ع. ا. (2007). *أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية* .
14. هلال علي، و مسعد نيفن. (2002). *النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير* (الإصدار ط 02). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. هوداف، ع. ا. (2020). *مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- المذكرات والأطروحات:
16. احمداني الوناس. (2001). *المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر. رسالة لنيل ماجستير في العلوم السياسية* . معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر.
17. توازي خالد. (2015-2016). *آليات ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية* . جامعة الجزائر3.
18. ركاش جهيدة. (2005). *التنمية السياسية ودورها في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر: 1989-2009. أطروحة دكتوراه* . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3.
19. روابي، ر. (2015). *أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي: دراسة حالة الجزائر 2000-2014* رسالة لنيل ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
20. سرير عبد الله، أ. (2018). *التحول الديمقراطي في الجزائر ودوره في إقامة الحكم الراشد. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية* . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، تخصص رسم السياسات العامة، الجزائر: جامعة الجزائر3.
21. سويقات، ع. ا. (2009-2010). *اصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية* . كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة.
22. طعيمة، أ. (2001). *أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية* . الجزائر: جامعة الجزائر3 .
- المؤتمرات:
23. خليفة الكواري، ع. (2012). *الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية . المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي* . عمان: منتدى الفكر العربي، المؤتمر الشبابي الخامس.

- باللغة الأجنبية:

24. Jennifer, L. (2011). Democratization and Stability in East Asia. *International Studies Quarterly*, 55 (02), 409-436.

- الأنترنت:

25. فرجاني خيري ابو العزيم. (بلا تاريخ). قراءة كتاب التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري أونلاين. تاريخ الاسترداد 02 15 2022، من <https://bit.ly/3cgpNmn> books-library.net.
26. كامل, ي. (2019, 12 21). ما مصير الحراك الجزائري بعد أن أصبح تيون رئيسًا؟ . Consulté le 02 10, 2022, sur [sasapost: https://bit.ly/3yFDG58](https://bit.ly/3yFDG58)
27. يوسف, ك. (2019, 12 21). ما مصير الحراك الجزائري بعد أن أصبح تيون رئيسًا؟ . Consulté le 02 10, 2022, sur [sasapost: https://bit.ly/3yFDG58](https://bit.ly/3yFDG58)